



العولمة وأدلة التدقيق العراقية - الفرص والتحديات "دراسة مقارنة"

م. د. سندس ماجد رضا الجعفري
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

المستخلص:

ظهر مفهوم العولمة ليجمع اقتصاديات العالم ويجعله دولة واحدة لتوفير التكامل على كافة الاصعدة نظرا لندرة الموارد وعدم توفر الايدي العاملة في بعض البلدان وهيمنة الدول الرسمالية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية والصين واليابان، الامر الذي ادى الى التفكير جديا في ايجاد قواعد واصول ممارسة مهنة التدقيق متعارف عليها دوليا لتحل محل قواعد واصول الممارسة المهنية المعمول عليها اقليميا، اي الاتجاه نحو عولمة معايير التدقيق لذا ينبغي ان نبين مزايا وعيوب العولمة وتحقيق التوازن بينهما، وعلى هذا الاساس تهدف الدراسة الى القيام بدراسة معايير التدقيق الدولية وادلة التدقيق المحلية والمقارنة بينهما وصولا الى التوسع باتجاه العولمة للمعايير المحلية ام لا، ولقد توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات كان من اهمها " ان تبني معايير التدقيق الدولية يضيف قيمة للمنشأة عن طريق دعم جودة تقاريرها المالية باضافة مصداقية على تلك التقارير وتزيد معايير التدقيق الدولية من كفاءة مراقبي الحسابات سواء مايخص موظفي ديوان الرقابة او مكاتب التدقيق الخاص، كما يعد تبني معايير التدقيق الدولية امتدادا لانجاح تبني معايير المحاسبة الدولية".

وانتهت الى مجموعة من التوصيات كان اهمها ضرورة دراسة امكانية تبني مجلس معايير التدقيق العراقي عملية إستكمال إصدار ادلة عراقية لتتوافق مع معايير التدقيق الدولية التي لا يوجد لها نظير في الادلة العراقية الحالية، وتكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية ليسهل تطبيق تلك المعايير، وضرورة تبني الدولة والجهات ذات العلاقة تطبيقها وتوفير كافة المستلزمات اللازمة لانجاح ذلك، وذلك بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تطبيق مداخل التوافق الدولي.



Globalization and the Iraqi audit evidence Opportunities and Challenges "A comparative study"

Dr. Sondos Majed Reda Jafary
sondos-jafary-2006@yahoo.com

Abstract

The concept of Globalization brings economies of the world and makes him one state to provide integration on all levels due to the scarcity of resources and the lack of manpower in some countries and the dominance of Capitalism countries, led by the United States, China, Japan, The order it to give serious thought to creating rules and principles practice generally accepted auditing profession internationally to replace the rules and principles of professional practice replaces them regionally, any trend towards globalization of auditing standards should therefore be to show the advantages and disadvantages of globalization and achieve a balance between them, and on this basis the study aims to carry out a study of international auditing standards and guides in the local audit and comparison between them down to the expansion towards globalization standards Local or not, and I study reached several conclusions was the most important "to adopt international auditing standards adds value to the business by supporting the quality of their financial reports to add credence to those reports and increase the international auditing standards of efficiency auditors whether Regards Office of oversight staff or private auditing firms. and the adoption of international auditing standards is an extension of the success of the adoption of international accounting standards" .

And ended with a set of recommendations, the most important need to study the possibility of adopting the Iraqi Council of Auditing Standards complete version Iraqi empirical evidence to conform with international auditing standards, which does not have a parallel in the current Iraqi evidence, air legislation, laws and regulations and adjusted in line with international requirements to facilitate the application of those standards, and the need to State adoption and application of the relevant authorities and provide all the supplies necessary for the success of that, drawing from the experiences of other countries in the application of international consensus entrances.



المقدمة

لمهنة التدقيق كغيرها من المهن الأخرى قواعدها وأصول ممارستها، وقد بقيت تلك القواعد وأصول الممارسة إلى وقت قريب في حكم المتعارف عليه بين ممارسي هذه المهنة، و نظرا لأهمية مهنة التدقيق في إضفاء المزيد من المصداقية على البيانات المالية، فقد بدأ التفكير جديا في توفير قواعد وأصول ممارسة مكتوبة لهذه المهنة بحيث يسهل الرجوع إليها والاحتكام إلى قواعدها وأصول ممارستها حيثما لزم الأمر. وقد نجحت بعض الدول الصناعية بوضع قواعد وأصول ممارسة مكتوبة لمهنة تدقيق الحسابات يمكن الرجوع إليها والالتزام بأحكامها حلت محل ما كان متعارفا عليه من الاجتهادات في هذا المجال، وحيال هذا الموضوع قام خبراء ومتخصصون في المهنة بدراسات مهنية مقارنة بين البلدان الصناعية محاولين الاستفادة من الخبرات المتوفرة في البلدان الأخرى، ولم يكن وضع قواعد عامة تحكم المهنة أمرا سهلا وبقي التدقيق صعبا بين ما سبق من المعالجات الموجودة المتباينة والمتضاربة إلى أن خرجت إلى الوجود اللجنة الدولية لممارسة التدقيق التي تعد إحدى لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين غرضها تحسين جودة ووحدة ممارسة المهنة في العالم.

ولان عالمنا اليوم توجه نحو تحقيق التوافق بعولمة كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية نتيجة للتقدم الحاصل في الجوانب التكنولوجية وتقنية المعلومات في كافة المجالات، فبات من الضروري على العراق وخاصة في ظل الانفتاح على باقي الدول في مجالات الاستثمار على صعيد الأنشطة المختلفة ان يعمل على الاخذ بمفهوم عولمة معايير التدقيق ليتسنى للمستثمرين ان يحصلوا على الثقة والمصداقية بالقوائم المالية المدققة وفق المعايير الدولية المتفق عليها.

1. منهجية الدراسة

1.1. مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة بصورة أساسية في ظل عولمة النشاط الدولي بمدى امكانية تطبيق معايير التدقيق الدولية في الشركات التجارية او امكانية التوافق بينها وبين ادلة التدقيق المحلية في ظل الوضع الحالي كون أن كثير من الشركات العراقية تعاني من مجموعة من التحديات في هذا المجال، الأمر الذي يتطلب منها إيجاد آلية تمكنها من تطبيق معايير تدقيق ذات جودة عالية لتتماشى مع معايير التدقيق الدولية، ولدعم وضمان التفاعل مع العالم الخارجي وللالتزام الجاد في تطبيقها وتلافي كل نقاط الضعف التي قد تواجهها في تطوير وتطبيق تلك المعايير.

وبما ان للعولمة اثارا ايجابية وسلبية خصوصا على الدول النامية، هنا اصبح من الواضح ان نرى مقدار الاستفادة من عولمة معايير التدقيق ام العزوف عنها في البيئة العراقية، وبهذا تتجلى مشكلة الدراسة من خلال وضع التساؤلات الآتية:

1. مااهمية تبني معايير التدقيق الدولية كضرورة ملحة للارتقاء بمهنة التدقيق في البيئة العراقية.
2. ماهي امكانية تكيف ادلة التدقيق المحلية العراقية لتتوافق مع معايير التدقيق الدولية".
3. ماهي المتطلبات اللازمة لتكييف ادلة التدقيق المحلية لتتوافق مع معايير التدقيق الدولية.



2.1. أهمية الدراسة

نظرا للتقدم التكنولوجي وانظمة المعلومات والحاجة الى الارتقاء بالمستوى اللازم لمهنة التدقيق فيما يخص العولمة للتأكد من مقدار الاستفادة التي ستلحق بالمهنة من جراء عولمتها. ولما كان لميل الاقتصاد الدولي نحو العولمة وتعاضم التبادل التجاري وهيمنة المنظمة الدولية للتجارة وازدياد نشاط الشركات المتعددة الجنسية وانتشار ثورة المعلومات وما أدت إليه التكنولوجيا المعاصرة وما يحتاج إليه كل ذلك من تدفق للمعلومات الإقتصادية، كل ذلك زاد من الحاجة إلى معايير موحدة للتدقيق تكون أكثر إلحاحاً.

أن إصدار معايير التدقيق الدولية يعتبر خطوه متقدمة نحو عولمة مهنة التدقيق في ظل العولمة العالمية في الكثير من المجالات، الأمر الذي يتطلب من المنظمات المهنية المحلية والدولية والباحثين في حقل مهنة التدقيق السعي الدائم نحو توفير نوع من التوافق والمواءمه بينها وبين المعايير المحلية وكذلك العمل الدائم والمستمر على تحديثها وتطويرها بما يتناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية المستجدة، وأن الإعتماد على معايير التدقيق الدولية سيؤدي إلى الحصول على معلومات مالية ذات مصداقية على المستوى الدولي ويجعل منها أداة فعالة لترشيد القرارات الاستثمارية سواء أكان ذلك على المستوى الدولي أو المحلي.

3.1. اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى القيام بدراسة لمعايير التدقيق الدولية وادلة التدقيق المحلية والمقارنة بينهما وصولاً الى التوسع باتجاه العولمة للمعايير المحلية ام لا، ومن خلال الاتي:

1. دراسة وتحليل اهمية عولمة معايير التدقيق المحلية في ظل التحديات الراهنة.
2. بيان اهمية تبني معايير التدقيق الدولية كضرورة ملحة للارتقاء بمهنة التدقيق في البيئة العراقية.
3. التعرف على مدى امكانية تكييف ادلة التدقيق المحلية العراقية لتتوافق مع معايير التدقيق الدولية في ظل متطلبات التوافق الدولي.
4. تحديد المتطلبات اللازمة لتكييف ادلة التدقيق المحلية لتتوافق مع معايير التدقيق الدولية.

4.1. فرضية الدراسة

تتلخص فرضيات الدراسة بالاتي:

1. ان تبني معايير التدقيق الدولية ضرورة ملحة للارتقاء بمهنة التدقيق.
2. هناك امكانية لتكييف ادلة التدقيق المحلية العراقية لتتوافق مع معايير التدقيق الدولية.
3. تتوفر المتطلبات اللازمة لتكييف ادلة التدقيق المحلية لتتوافق مع معايير التدقيق الدولية.

5.1. اسلوب الدراسة:

اعتمد الباحث على الكتب والمجلات العلمية المتخصصة العربية منها والاجنبية، اضافة الى شبكة المعلومات العالمية للحصول على البيانات المتعلقة بتغطية الجانب النظري، كما تم القيام بالمقارنات وابرار نقاط التشابه والاختلاف لادلة التدقيق المحلية مع معايير التدقيق الدولية والاستناد عليها في تنظيم استمارة اسبانه من اجل اختبار الفرضيات، كاداة لدراسة الجانب التطبيقي للدراسة.



6.1. عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة القصدية مع مراعاة التنوع، وتم توزيع 50 استبانة لعينة مختارة من مراقبي الحسابات في ديوان الرقابة المالية، ومكاتب التدقيق الخارجية بعد شرح أهداف الدراسة وطلبت الباحثة منهم تعبئتها بدقة وموضوعية، وأكدت للأفراد المشمولين بالدراسة بأن إجاباتهم سوف تعامل بسرية تامة، وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، وتم إعطاء المستجيبين فرصة كافية للإجابة، وبعد تجميع الاستمارات تم تفرغها في أنموذج خاص بالحاسب وباستخدام برنامج Excel تمهيداً للقيام بالمعالجة الإحصائية.

2- العولمة والتدقيق

2-1- مفهوم العولمة

يعد مصطلح العولمة (Globalization) مصطلحاً جديداً ظهر في العالم الغربي في بداية عقد التسعينيات، وقد أخذ حظه من الانتشار باعتبار أنه يمثل حركة الهيمنة والسيادة الغربية بأسلوبها الحضاري الجديد. فالعولمة من المفاهيم الحديثة التي برزت في الآونة الأخيرة، وتبلور مفهومها مع التطورات التي شهدتها العالم اليوم من الثورة المعلوماتية والتكنولوجية والتطور السريع في شبكات الاتصالات، بحيث أصبح العالم قرية صغيرة. وتشمل العولمة مجالات متعددة منها اقتصادية وتقنية وسياسية، مما ترتب عليه مجموعة من الآثار التي تتعلق بالتباين وعدم وجود تعريف متفق عليه بين الباحثين. واختلاف التعريف باختلاف توجهات المعرفين ومفهومهم الشخصي للعولمة.

فالعولمة ليست مفهوماً واحداً يمكن تعريفه ويكون مشمولاً ضمن إطار زمني محدد، كما أنها ليست عملية يمكن أن تكون محددة بوضوح مع بدايتها ونهايتها. وعلاوة على ذلك، فإنها مفهوماً لا يمكن طرحه بقناعة ويمكن أن ينطبق على جميع الناس وفي جميع الحالات. فالعولمة مفهوماً ينطوي على التكامل الاقتصادي؛ نقل السياسات عبر الحدود؛ نقل المعرفة؛ الاستقرار الثقافي؛ الاستتساخ، والعلاقات، وخطابات السلطة؛ بل هو عملية عالمية، وهي مفهوم، ثورة، و عبارة عن " مؤسسة مشكلة من السوق العالمية بشكل مجاني لغرض السيطرة الاجتماعية والسياسية"، فالعولمة تشمل كل هذه الأمور. (Nayef) (R.F., 2006, P: 3

تاريخياً، فإن العولمة ليست ظاهرة جديدة، بل يمكن تحقيق تغيراتها من حيث الحجم والسرعة والإدراك (Kinnvall, 2004)، فمن حيث إطار النطاق، أصبحت العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول أكثر من ذي قبل، وشهدت نوعاً من الضغط الزمني والمكاني من حيث السرعة التي لم تشهد من قبل، أما في إطار الإدراك أنها تعتبر العالم بمثابة مساحة أصغر حيث كل ظاهرة وحدث لديه فيها بعض العواقب على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (Kinnvall, 2004, 741-766)

تعرف العولمة اصطلاحاً، كما جاء في المعجم العالم الجديد ويبستر " WEBSTR " أن العولمة "Globalisation" هي: إكساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل نطاق الشيء، أو تطبيقه، عالمياً. (Websters New Collegiate Dictionary, 1991, P 521).



وتعرف العولمة بالنظر إليها على أنها حقبة تاريخية، أنها إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول، ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة تضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها. (العريبي، 2007، ص: 6).

وإذا ما نظر للعولمة اقتصاديا فهي تمثل التكامل الاقتصادي المتزايد والترابط بين الاقتصادات الوطنية والإقليمية والمحلية في جميع أنحاء العالم من خلال زيادة التنقل عبر الحدود للسلع والخدمات والتقنيات ورأس المال، وحيث أن العولمة عبارة عن مجموعة واسعة من العمليات المتعلقة بشبكات متعددة من التبادل الاقتصادي والسياسي والثقافي، دفعت العولمة الاقتصادية المعاصرة من أهمية التسارع المتزايد للمعلومات في جميع أنواع الأنشطة الإنتاجية واقتصاد السوق، والتطورات في مجال العلوم والتكنولوجيا. (Gao, Shangquan, 2000, p:3)، وتتكون العولمة الاقتصادية في المقام الأول على عولمة الإنتاج والتمويل والأسواق والتكنولوجيا والأنظمة والمؤسسات التنظيمية والشركات والعمل (James, Paul; Gills, Barry 2007, p: 4)

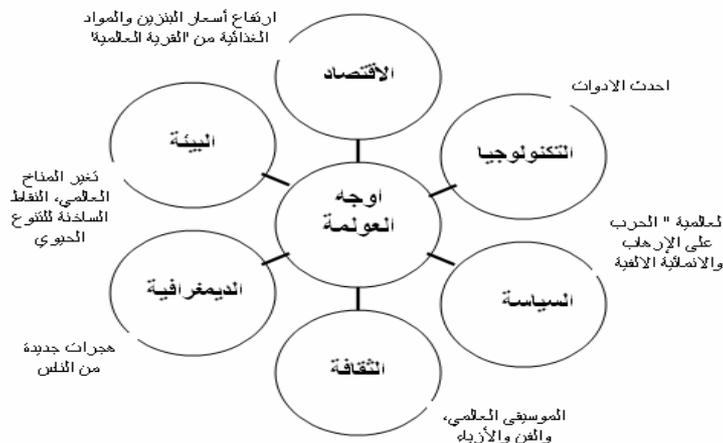
وبتعريف العولمة على أنها مجموعة تجليات لظاهرة اقتصادية على وفق ما ذكر اعلاه، فإن صندوق النقد الدولي (وهو أحد أجنحة العولمة) يعرفها بأنها: "التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله". (خليل، 2014، ص: 1)

كما عرفت العولمة اقتصاديا بانها "ترابط المصالح الاقتصادية للدول اعتمادًا على بعضها البعض، لتوسيع وتنويع تبادل البضائع والخدمات وتنشيط الحركة الدولية لرؤوس الأموال، وكذلك لتسريع انتشار التقنيات الحديثة فيما بينها وتفتح آفاق جديدة أمام المصالح الاقتصادية للدول وتدفع بها لمواجهة الكثير من التحديات" (Beck, Ulrich, 2000, pp: 99)

اما من منظور المعلوماتية، فعرفت العولمة على أنها "نظام عالمي يقوم على العقل الالكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم" (أبو زعرور، 1998، ص: 14) والشكل رقم (1) الاتي يمكن ان يوضح اوجها مختلفة للعولمة:

الشكل رقم (1)

ما هي العولمة



المصدر: (Edexcel Advanced Subsidiary, 2009, p: 4-5)



ويتبين مما سبق انه ليس هناك تعريف واضح للعولمة فهو مصطلح غامض في أذهان الكثير ويرجع سبب ذلك إلى إن العولمة ليست مصطلحا لغويا جامدا يسهل تفسيره بل هو مفهوم شمولي يذهب عميقا في جميع الاتجاهات لتوصيف حركة التغيير المتواصلة في مجالات شتى.

ونظراً لزيادة حجم تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحقيق الكفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية المحلية وتوسيع فرص التمويل والتجارة الخارجية وتحرير أسواق النقد والمال من القيود المفروضة عليها وتوسيع التجارة الخارجية (إزالة القيود الكمركية)، لذا أصبحت الحاجة ملحة لتغيير كثير من اللوائح والقوانين والأنظمة المالية والمحاسبية وإيجاد أسس ومعايير محاسبية تتلاءم مع هيئة وحجم التغييرات الجديدة لأن التغييرات التي جاءت بها العولمة من خلال اتجاهات حركة رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة دور الشركات المتعددة الجنسية سيؤثر بشكل أو بآخر على الأنظمة المالية والمحاسبية في اقتصاديات الدول النامية والمحاسبة هي جزء من البيئة التي تعمل فيها الاستثمارات الأجنبية للشركات المتعددة الجنسية لذا لا بد من أن تؤثر وتتأثر بها. (سرور، 2008، ص: 214)

وباعتبارها ليست ظاهرة حديثة، تسارعت عملية العولمة في السنوات العشرين الماضية، تعزيزاً للمزيد من الترابط بين الاقتصاديات التي تعمل بوصفها عملية إضفاء الطابع العالمي، والتوسع بالمزيد من الثروات وانخفاض في الفقر لجميع الاقتصادات من خلال "منطق الرأسمالية" (Clifford, M. L., 2000, p:46)، على النحو المتوخى مما طرح من قبل البنك الدولي (Suttle, P., 2003, p:1)، وصندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، الذين يقترحان العولمة حالياً بأنه يجب ان تكون الحدود بين البلدان "مسامية" (Harris, P. R., 2002, p:416)، وذلك من خلال تنفيذ السياسات مثل التجارة الحرة، والخصخصة، ورفع القيود والانضباط المالي وإصلاح النظام الضريبي، والنتيجة ستكون النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء (Stiglitz, J., 2001, p: 213)، وبهذا وصفت العولمة بأنها "الضغط في جميع أنحاء العالم من أجل التغيير" (Granell, E., 2000, p:89)، وهي أكثر بكثير من مجرد ظاهرة اقتصادية للعالم النامي، لها آثار واسعة النطاق، مع كل من المستفيدين وغير المستفيدين (Engardio, P. and Belton, C., 2000, p: 40).

وباعتبار إن المحاسبة هي لغة الأعمال التي تستند على إطار نظري متكامل من الأهداف والأسس المترابطة التي يمكن أن تؤدي إلى معايير محاسبية متسقة تساعد على وصف طبيعة ووظيفة ومحددات القوائم المالية، لذا ومع هذا التطور أصبح لابد من توحيد المفاهيم والسياسات والتطبيقات التي تستخدمها الوحدات الاقتصادية في معالجة أحداثها المالية ليتسنى لها مواكبة التطور عن طريق استخدام معايير محاسبية موحدة. (حليجل وعلي، ص: 1). فليس هناك من شك في أننا نشهد تحقق معايير المحاسبة الدولية وكذلك التوصل إلى نظام التأهيل المحاسبي العالمي، وان إرساء هذه المعايير والاعتراف بها على نطاق واسع سيعملان على تحديث مهنة المحاسبة وجعلها متفقة مع الاتجاه نحو العولمة، وعندما تكتسب مهنة المحاسبة بالفعل طابعها العالمي فانه يصبح بإمكاننا أن نأمل حتى في قدر اكبر من السعي نحو تحقيق اقتصاد عالمي بالمعنى الحقيقي للكلمة، وهنا يتحتم علينا النظر وبجدية نحو معايير التدقيق والسعي الجاد لدراسة امكانية عولمتها لتتماشى مع التطورات الحاصلة كون التدقيق هو الاساس



في اضافة المصدقية على شرعية القوائم المالية والى اي مدى يمكن الاعتماد عليها من قبل المستفيدين منها في اتخاذ قراراتهم المختلفة.

2-2- اسباب نشوء معايير عولمة المعايير الدولية

لقد كان لميل الاقتصاد الدولي نحو العولمة وتعاضم التبادل التجاري وهيمنة المنظمة الدولية للتجارة وازدياد نشاط الشركات المتعددة الجنسية وما يحتاج إليه كل ذلك من تدفق للمعلومات الاقتصادية التي تمثل مادة التجارة الدولية، كل ذلك زاد من الحاجة إلى معايير موحدة للمحاسبة والتدقيق أكثر إلحاحاً، والواقع أن محاولات وضع معايير على المستوى الدولي بدأت مع بدايات القرن العشرين حيث عقد المؤتمر المحاسبي الأول في عام 1904 في الولايات المتحدة الأمريكية وتوالى عقد المؤتمرات الدولية منذ ذلك الوقت وقد تكلفت لجنة معايير المحاسبة الدولية بوضع معايير المحاسبة الدولية كما تكلفت لجنة ممارسة التدقيق والتدقيق الدولي في وضع وتطوير معايير التدقيق الدولية .

ولقد استرشدت اللجنة الدولية لمعايير التدقيق التي وضعت هذه المعايير عند تحديد الأهداف والمبادئ العامة التي تحكم تدقيق البيانات المالية بالمعيار الدولي للتدقيق رقم 200 حيث نصت الفقرة الثانية من هذا المعيار " أن الهدف من تدقيق البيانات المالية هو تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت من كافة النواحي الأساسية وفقاً لإطار تقارير مالية محددة، ولكن بالرغم من أن رأي المدقق يعزز مصداقية البيانات المالية إلا أن مستخدم هذه البيانات لا يستطيع الافتراض بأن هذا الرأي هو تأكيد للنمو المستقبلي للمنشأة أو أن هذا الرأي يبين أن الإدارة قد قامت بتسيير أمور المنشأة بشكل كفؤ وفعال .

كما راعت اللجنة عند وضع المعايير مجموعة من الاعتبارات يمكن تلخيصها في الآتي: (مدونة المحاسب الأول: معايير التدقيق الدولية)

1. تختلف البيانات المالية التي تشتمل عليها القوائم والتقارير المالية من حيث الشكل أو المضمون في كثير من الدول وفقاً لاختلاف الأنظمة واللوائح التي تحكم إعداد هذه القوائم وكذلك بسبب اختلاف الممارسات المهنية في إعدادها .

2. استبعدت اللجنة وهي تسعى للحصول على أوسع قبول طوعي لمعايير التدقيق هيمنة تلك المعايير على الأنظمة المحلية المتمكنة في تدقيق وتدقيق القوائم المالية في دول معينة على أنه يجب على المنظمات المهنية أعضاء اتحاد المحاسبين الدولي العمل بموجب دستور الاتحاد عند حدوث أي اختلاف أو تعارض بين معايير التدقيق المحلية والمعايير الدولية وذلك بتطبيق قواعد المعيار الدولي في الوقت والى المدى الذي يكون فيه ذلك ممكناً .

3. تطبق معايير التدقيق الدولية عند قيام المدقق بعملية فحص مستقل للقوائم المالية الصادرة عن أي منشأة لإبداء رأيه فيها سواء أكانت تهدف إلى الربح أو غير هادفة إليه .

4. أجازت اللجنة إمكانية تطبيق معايير التدقيق الدولية متى كان ذلك ملائماً على الخدمات الأخرى التي يقدمها المدققون للعملاء .

5. اشترطت اللجنة موافقة ثلاثة أرباع أعضائها على أي معيار قبل إصداره .



مما سبق نرى أن إصدار معايير التدقيق الدولية يعتبر خطوه متقدمة نحو عولمة مهنة التدقيق في ظل العولمة الأمر الذي يتطلب من المنظمات المهنية المحلية والدولية والباحثين في حفل مهنة التدقيق السعي الدائم نحو توفير نوع من التوافق والمواءمه بينها وبين المعايير المحلية وكذلك العمل الدائم والمستمر على تحديثها وتطويرها بما يتناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية المستجدة وأن الإعتدال على معايير التدقيق الدولية سيؤدي إلى الحصول على معلومات مالية ذات مصداقية على المستوى الدولي ويجعل منها أداة فعالة لترشيد القرارات الاستثمارية سواء أكان ذلك على المستوى الدولي أو المحلي.

2-3- أهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية

"ان معايير عالية الجودة للابلاغ المالي والتدقيق والأخلاقيات تعزز الثقة التي يضعها المستثمرين في المعلومات المالية وغير المالية، وبالتالي تلعب دورا أساسيا في المساهمة بالنمو الاقتصادي والاستقرار المالي في البلاد." (Wong Report; 2004)

وتعد ثقة المستثمرين أمر أساسي لكفاءة تشغيل الأسواق المالية في العالم وتساهم في النمو الاقتصادي والاستقرار في جميع أنحاء العالم. ويحتاج المستثمر لمعرفة بان المعلومات المالية التي تسند قرارات تخصيص رأس المال موثوقة ويمكن الاعتماد عليها، ومدققة، وآراء المدققين حول التقارير المالية، هي أساسية لتحقيق هذا. فالمدققين المستقلين يلعبون دورا حيويا في تعزيز موثوقية المعلومات المالية التي تنتجها الشركات. وتأتي قيمة المعايير الدولية من النمو السريع للأسواق العالمية الذي فرض تجديد التركيز على تطوير والحاجة لتلك المعايير. في الوقت الذي يكون فيه العالم وبشكل متواصل ليكون الأصغر حجما والاستثمار الدولي أكثر وأكثر تواترا، فان استخدام مجموعة مشتركة من المعايير الدولية يقدم فوائد واضحة للمستثمرين، والمنظمين وشركات التدقيق، وكالاتي: (Wong Report; 2004)

1. للمستثمرين، قليل من كبار المستثمرين حصروا أنشطتهم داخل حدود بلدانهم. وبما انهم بحاجة للسعي إلى تقييم فرص الاستثمار ومراقبة أداء المحفظة العالمية، فإن استفادة المستثمرين تكمن في الوصول إلى المعلومات المالية التي تم إعدادها وفقا للمعايير الدولية. وسوف يكون لدينا فهم أفضل ومزيد من الثقة في المعلومات المالية للشركات التي استثمروا فيها إذا تم إعداد المعلومات المالية وتدقيقها باستخدام معايير دولية مشتركة.

2. للهيئات التنظيمية، فان للمنظمين الدوليين، وتمثل بمزايا مماثلة لتلك التي للمستثمرين، ذلك أنه من الأسهل أن نقبل بأن جهات مصدرة خارجية تجمع المعايير اللازمة إذا كان يتم استخدام تلك المعايير لأغراض محلية فضلا عن المعايير الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فالهيئة الرقابية المنظمة والمعنية بتطبيق المعايير الدولية في بلد معين قد تجدها من الأسهل إقناع الهيئة التنظيمية الخارجية للاعتماد على عمل الهيئة المنظمة المحلية.

3. لمكاتب التدقيق، وبالنسبة للشركات التدقيق الدولية فإن المزايا هي الكفاءة المرتبطة بتطبيق منهج مشترك لتدقيق الحسابات ومعرفة أنه يتوافق مع المعايير ذات الصلة. هناك فوائد لشركات التدقيق الأخرى كذلك. على سبيل المثال، إذا المدققين لها عملاء مع شركات تابعة في الخارج، وسيتم تسهيل



مهام مدققي الحسابات في الخارج والاعتماد على عملهم إذا كانت المعايير المعتمدة، والتي يتم تطبيقها محلياً، هي نفس تلك المعايير المطبقة في الشركة الأم. وستكون هناك مزايا مماثلة واضحة عندما يتعامل المدقق مع إحدى شركات تابعة لمجموعة تم تدقيقها من قبل شركة ما خارجية آخر .
وبهذا فان التدقيق المحاسبي على المستوى العالمي يهدف إلى تلبية احتياجات المستثمر الدولي وغيره من المستخدمين لأغراض اتخاذ القرارات، وحل المشاكل والتغلب على الصعوبات التي يواجهها المستثمرون الدوليون والشركات متعددة الجنسيات وشركات المحاسبة والتدقيق الدولية (صالح، 2004، ص:441).

ومن المعروف ان جودة عمليات التدقيق أمر مهم يجب الاهتمام به لما له من أثر كبير على قرارات الاستثمار وتأييداً لدور مراجع الحسابات في بيئة الأعمال، وتتأثر جودة التدقيق بعدة عوامل وهي كالآتي:- (شحاتة و امين، 2011، ص:16)

- 1- التقيد بأداب المهنة.
 - 2- التقيد والعمل حسب معايير التدقيق.
 - 3- التأصيل المهني للمدقق في عملية التدقيق وتدقيق الحسابات .
- وعلى هذا الاساس يمكن القول بان الجودة هي السمة الأساسية لمعايير التدقيق الدولية، وينبغي أن تكون معايير الجودة مفهومة وتستند إلى مبادئ واضحة، وأن تكون قادرة على تفسير ثابت، كما ينبغي أن تكون قادرة على ترجمة لا لبس فيها، ويجب أن تكون قابلة للتنفيذ، وتهدف إلى تحقيق تدقيق ذات جودة عالية. الأهم من ذلك، فإنها تحتاج أن وضعت من قبل هيئة دولية أن يتبع الإجراءات القانونية الصارمة مع مدخلات هامة للمصلحة العامة.

2-4- جهود الهيئات والمنظمات الدولية لتحقيق التوافق مع معايير التدقيق الدولية

ان الاتحاد الدولي للمحاسبين سعى لتقديم خدمة أفضل للمجتمع، وسعى لزيادة الالتزام بالمعايير المهنية ذات الجودة العالية. وكان نتاج ذلك إصدار (38) معيار تدقيق دولي (ISA) و (12) بياناً دولياً لمهنة التدقيق (IAPS) وقد تم تصنيفها في عشر مجموعات، تسع منها تخص معايير التدقيق الدولية أما العاشرة فتتضمن بيانات دولية لمهنة التدقيق.

ان البيانات الدولية المتألفة من 12 بياناً دولياً لمهنة التدقيق (IAPS) تم إعدادها والمصادقة عليها من قبل اللجنة الدولية لمهنة التدقيق والتابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين وقد خصصت لهذه المجموعة من البيانات الأرقام من 1000 إلى 1100 وحسب التسلسل، وكان الدافع إلى إصدارها هو رغبة هذه اللجنة بتوضيح موضوع أو مشكلة ما قد تطرأ بمرور الزمن على مهنة التدقيق فتعمل هذه اللجنة - وهذا جزء من واجبها - على وضع التفسيرات وتوضيح الإجراءات وصياغتها بشكل بيان يساعد المدققين في عملهم ويرفع من جودة أدائهم ، وبالطبع فإن بيانات التدقيق هذه لا تتميز بنفس صلاحية والزام معايير التدقيق وتشمل مواضيع متفرقة ومتنوعة ومهمة تخص بيئة التدقيق (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين - المعايير الدولية للتدقيق 1998). ويمكن التعرف عليها عند دراستها واجراء المقارنة بينها وبين ادلة التدقيق المحلية، وهذا ما سيكون من خلال المبحث التالي.



3- العولمة وادلة التدقيق المحلية في البيئة العراقية

3-2- مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق ودوره في تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق

تشكل المجلس بموجب تعليمات رقم 1 لسنة 1995 عملاً بنص البند (ثانياً) من المادة (23) من قانون ديوان الرقابة المالية رقم 6 لسنة 1990 (تعليمات رقم 1 لسنة 1995 عملاً بنص المادة 23 من قانون ديوان الرقابة المالية رقم 6 لسنة 1990). ويتولى المجلس ما يأتي:

- 1- دراسة ووضع المعايير المحاسبية والرقابية وتطويرها وإقرارها.
 - 2- ابداء الرأي في مشروعات القوانين والانظمة المحاسبية والرقابية والاحكام المحاسبية والرقابية الواردة في مشروعات القوانين الاخرى.
 - 3- اقتراح تعديلات على التشريعات المحاسبية والرقابية.
 - 4- ابداء المشورة الفنية في الامور المحاسبية والرقابية الى الجهات ذات العلاقة بما لا يتعارض مع اختصاصات الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والدوائر الاخرى في الدولة.
 - 5- التنسيق والتعاون مع المؤسسات والمنظمات العلمية والمهنية داخل العراق وخارجه.
- وقد اصدر المجلس منذ تأسيسه 6 ادلة رقابية هي كما يلي:

1. دليل التدقيق رقم (1) مسؤولية مراقب الحسابات عن الأحداث اللاحقة: يهدف هذا الدليل إلى إعطاء إرشادات خاصة بتحديد مسؤولية مراقب الحسابات عن الأحداث الهامة التي تقع بعد تأريخ الميزانية العامة وتاريخ تقريره وتلك الحقائق المكتشفة بعد تأريخ تقرير مراقب الحسابات والتي يعبر عنها (بالأحداث اللاحقة).

2. دليل التدقيق رقم (2) تقرير مراقب الحسابات حول البيانات المالية: يهدف هذا الدليل إلى :- أ. وضع القواعد وتوفير الإرشادات حول شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الخارجي ، الذي يصدر كنتيجة لإنجازه عملية التدقيق بقصد إعطاء رأي فني ومحايد بالبيانات المالية.

ب. بيان أنواع الرأي الذي يعبر بواسطته مراقب الحسابات في تقريره حول البيانات المالية الخاضعة لرقابته في ضوء ما تسفر عنه نتائج التدقيق التي توصل إليها.

3. دليل التدقيق رقم (3) المعايير الأساسية التدقيق: يهدف هذا الدليل إلى إعطاء وصف للمعايير الأساسية التي يجب على مراقب الحسابات أن يلتزم بها لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء المهني المطلوبة ولتحديد مسؤولياته المهنية.

4. دليل تدقيق رقم (4) دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية: يهدف هذا الدليل إلى الأتي : أ. تقديم الإرشادات الواجب اعتمادها من قبل مراقب الحسابات للتحقق من مدى الالتزام بالمبادئ الأساسية لنظام الرقابة الداخلية المعمول به من قبل إدارة المنشأة بقصد تحديد نوع وحجم إجراءات الفحص والتدقيق الأساسية المطلوبة ، لكي يتمكن في النهاية من إبداء رأيه بالبيانات المالية للمنشأة موضوع الفحص .

ب. التعريف بالإجراءات المعتمدة من قبل إدارة المنشأة لتحديد أهداف نظام الرقابة الداخلية .



5. دليل التدقيق رقم (5) التوثيق: هذا الدليل إلى توفير إرشادات تخص التوثيق المتعلقة بتدقيق البيانات المالية.

6. دليل التدقيق رقم (6) تخطيط عملية التدقيق والإشراف عليها: يهدف هذا الدليل إلى وضع معايير وتوفير إرشادات لتخطيط عملية تدقيق البيانات المالية وإعطاء صورة واضحة لما سيقوم به مراقب الحسابات في وقت معين باستخدام عدد معين من المساعدين.

3-3- مقارنة أدلة التدقيق المحلية بمعايير التدقيق الدولية

لغرض دراسة أدلة التدقيق العراقية ومحاولة عولمتها، لابد من إجراء مقارنة بينها وبين معايير التدقيق الدولية ليتسنى لنا الوقوف على نقاط التشابه والاختلاف وبالتالي السعي لتقليص الفجوات سعياً باتجاه عولمة تلك الأدلة، والاتي جدول رقم (1) يوضح ذلك:

جدول رقم (1)

وجه الشبه والاختلاف بين معايير التدقيق الدولية و معايير التدقيق المحلية	معايير التدقيق المحلية		معايير التدقيق الدولية	
	عنوان الدليل	رمز الدليل	عنوان المعيار	رمز المعيار
لم يتطرق دليل رقم 3 الى اهداف التدقيق ونطاق التدقيق والتأكيدات المعقولة والمسؤولية على البيانات المالية بل اقتصر فقط على المبادئ العامة وفق قواعد السلوك المهني بالإضافة الى مستويات الاداء المهني العامة والعمل الميداني والتقارير اي بشكل عام دون الخوض في التفاصيل كما جاء في المعيار الدولي 100-199 المجموعة الاولى.	المعايير الأساسية للتدقيق Basic Auditing Standards	3	المجموعة الأولى أمور تمهيدية (التأكد من المصدر)	199-100
			مقدمة تمهيدية عن المعايير الدولية للتدقيق والخدمات ذات العلاقة.	100
			معاني المصطلحات كما في (بوليو /تموز) 1995	110
			إطار المعايير الدولية للتدقيق	120
الفارق واضح بين عدد المعايير ضمن المجموعة الثانية من المعايير الدولية والدليل المحلي رقم (5) التوثيق حيث تطرقت المجموعة الثانية الى المسؤوليات والهدف والمبادئ الأساسية التي تحكم تدقيق البيانات وزشروط التدقيق والتدقيق ورقابة الجودة لاعمال التدقيق والاحتيايل والخطأ ودراسة القوانين واللوائح عن اداء عملية تدقيق البيانات المالية وتوصيل امور التدقيق الى الاشخاص المسؤولين عن الحكومة اما الدليل المحلي رقم (5) التوثيق	التوثيق Documentation	5	المجموعة الثانية المسؤوليات	299-200
			الهدف والمبادئ الاساسية التي تحكم تدقيق البيانات المالية	200
			شروط التكلفة بالتدقيق	210
			رقابة الجودة لأعمال التدقيق	220
			التوثيق	230
			الاحتيايل والخطأ	240
			مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية	250
			توصيل امور التدقيق للاشخاص المسؤولين عن الحوكمة	260
لم يتطرق دليل رقم (6) الى الأهمية النسبية وكذلك الى اجراءات المدقق استجابة للاخطار المقيمة	تخطيط عملية التدقيق والإشراف عليها Planning and Supervising on	6	المجموعة الثالثة التخطيط	399-300
			التخطيط	300
			معرفة طبيعة عمل المنشأة	310
			الفهم الكافي للمؤسسة ومحيطها واطارها	315



	the Auditing Process		الأهمية النسبية (المادية) في التدقيق اجراءات المدقق استجابة للاخطار المقيمة	320 330
لم يتطرق دليل رقم (4) الى التدقيق في حالة استخدام العميل لمنظمة خدمات	دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية Study and Evaluation of Internal Control System	4	المجموعة الرابعة الرقابة الداخلية تقدير المخاطر والرقابة الداخلية التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب اعتبارات التدقيق المتعلقة بالمنشآت التي تستخدم مؤسسات خدمية	499-400 400 401 402
فقط تناولت الادلة العراقية رقم (1) مسؤولية مراقب الحسابات عن الاحداث اللاحقة اما باقي المعايير ضمن هذه المجموعة لم يتم التطرق لها	مسؤولية مراقب الحسابات عن الاحداث اللاحقة The Auditors Responsibility Regarding Subsequent Events	1	المجموعة الخامسة أدلة الإثبات أدلة الإثبات أدلة الإثبات* اعتبارات إضافية لبند محددة التكلفة بالتدقيق لأول مرة-الأرصدة الافتتاحية الإجراءات التحليلية عينات التدقيق وإجراءات الاختبارات الانتقائية الأخرى تدقيق التقديرات المحاسبية الأطراف ذات العلاقة الاحداث اللاحقة الاستمرارية إقرارات الإدارة	510-500 500 501 510 520 530 540 550 560 570 580
لايوجد دليل لهذه المجموعة			المجموعة السادسة الاستفادة من عمل آخرين الاستفادة من عمل مدقق آخر مراعاة عمل التدقيق الداخلي الاستفادة من عمل خبير	610-600 600 610 620
لم يتطرق دليل رقم (2) الى الامور التي لاتؤثر على رأي المدقق التي تؤثر على رأيه والظروف التي قد تؤدي الى اصدار رأي عدا الرأي غير المتحفظ، و لم يحدد المعيار الدولي رقم (700) مفهوم للايضاحات والتحفظات وكذلك لم يشير الى السمات الخاصة بتقرير مراقب الحسابات.	تقرير مراقب الحسابات حول البيانات المالية The Auditor's Report on Financial Standards	2	المجموعة السابعة استنتاجات التدقيق وإصدار التقارير تقرير المدقق حول البيانات المالية المقارنات المعلومات الأخرى في وثائق تحتوي على بيانات مالية مدققة	710-700 700 710 720
لايوجد دليل لهذه المجموعة			المجموعة الثامنة مجالات متخصصة	810-800



		تقرير المدقق عن مهمات تدقيقية لأغراض خاصة	800
		تدقيق المعلومات المالية المستقبلية	810
لا يوجد دليل لهذه المجموعة		المجموعة التاسعة	
		الخدمات ذات العلاقة	999-900
		لتكليف بالتدقيق على البيانات المالية	910
		التكليف بإنجاز إجراءات متفق عليها تتعلق بالمعلومات المالية	920
		التكليف بإعداد المعلومات المالية	930
لم تأخذ بعين الاعتبار البيانات ضمن المجموعة العاشرة ما عدا فقط تم الإشارة ضمن الملحق بالدليل رقم (4) عن أنظمة الحاسبة، وكذلك تقدير المخاطر والضبط الداخلي ضمن دليل رقم (4) المحلي		المجموعة العاشرة	
		تفسيرات معايير التدقيق الدولية وتشمل تفسيرات لبعض معايير التدقيق الدولية	1000-1100
		إجراءات المصادقة المتبادلة بين البنوك	1000
		بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة - الحواسيب الشخصية المستقلة	1001
		بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة-أنظمة الحواسيب المباشرة	1002
		بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة-أنظمة قاعدة البيانات	1003
		العلاقة بين المشرفين على المصارف والمدققين الخارجيين	1004
		الاعتبارات الخاصة في تدقيق المنشآت الصغيرة	1005
		تدقيق المصارف التجارية العالمية	1006
		الاتصالات مع الإدارة	1007
		تقدير المخاطر والضبط الداخلي، خواص واعتبارات لأنظمة معلومات تستعمل الحاسوب	1008
		طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب	1009
		اعتبارات الأمور البيئية عند تدقيق البيانات المالية	1010

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على معايير التدقيق الدولية وادلة التدقيق العراقية

ومن خلال ما تم استعراضه اعلاه يلاحظ ان هنالك العديد من معايير التدقيق الدولية لم يوجد لها مقابل في ادلة التدقيق ولعل أهمها الاتي:

المجموعة السادسة

1. الاستفادة من عمل آخرين
2. الاستفادة من عمل مدقق آخر
3. مراعاة عمل التدقيق الداخلي
4. الاستفادة من عمل خبير



المجموعة الثامنة:

1. مجالات متخصصة
2. تقرير المدقق عن مهمات تدقيقية لأغراض خاصة
3. تدقيق المعلومات المالية المستقبلية

المجموعة التاسعة:

1. الخدمات ذات العلاقة
2. لتكليف بالتدقيق على البيانات المالية
3. التكليف بإنجاز إجراءات متفق عليها تتعلق بالمعلومات المالية
4. التكليف بإعداد المعلومات المالية

وهذا يعني حاجة وضرورة ان تتواءم معايير التدقيق في العراق المتمثلة بادلة التدقيق العراقية مع معايير التدقيق الدولية في ظل متطلبات التوافق العالمي لمتطلبات المعايير الدولية في الوقت الحاضر.

4- تحليل آراء وإستجابات الافراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة وأختبار الفرضيات

4-1 - التحليل الوصفي لعينة البحث:

سيتم في هذا المبحث عرض وتحليل البيانات التي أظهرتها استمارات الاستبيان من خلال تحليل آراء وإستجابات الافراد عينة الدراسة من مجتمع الدراسة المتمثل بـ (عينة مختارة من مراقبي الحسابات في ديوان الرقابة المالية، ومكاتب التدقيق الخارجية)، فقد تم توزيع 50 استمارة، بمعدل استرجاع 100%، وأظهرت خصائص عينة البحث فيما يتعلق بالمؤهل الاكاديمي إن 44% من أفراد العينة هم من حملة شهادة البكالوريوس، في حين بلغت نسبة من يحملون شهادة محاسب قانوني معادل دكتوراه 22% ، تليها شهادة الماجستير بنسبة 16%، ثم شهادة الدبلوم ودبلوم معادل للماجستير بنسبة 8% لكل منهم، وأخيرا حملة شهادة الدكتوراه 2%. أما فيما يتعلق بالمؤهل المهني فإن نسبة رقيب مالي بلغت 40%، تليها رقيب مالي اقدم بنسبة 18%، وم. رقيب مالي 16%، وم. رئيس هيئة 12%، ورئيس هيئة 8%، وخبير 6%. أما فيما يتعلق بسنوات الخبرة فإن الفئة ذات الخبرة (من 5 سنوات الى 10 سنوات) بلغت نسبتها 36%، تليها الفئة (اكثر من 25 سنة) بنسبة 22% والفئتين (اقل من 5 سنوات) و (من 20 سنة الى 25 سنة) بنسبة 12%، و (من 10 سنوات الى 15 سنة) 7%، أخيراً من (15 سنة الى 20 سنة) 4%، والجدول رقم (1) يوضح ذلك:

الجدول رقم (1) خصائص عينة البحث

المتغير	الخصائص	التكرار	النسبة
المؤهل الاكاديمي	دبلوم	4	8%
	بكالوريوس	22	44%
	دبلوم معادل لشهادة الماجستير	4	8%
	ماجستير	8	16%
	دكتوراه	1	2%
المؤهل المهني	محاسبة قانونية معادلة للدكتوراه	11	22%
	م. رقيب مالي	8	16%



40%	20	رقيب مالي	سنوات الخبرة
18%	9	رقيب مالي اقدم	
12%	6	م. رئيس هيئة	
8%	4	رئيس هيئة	
6%	3	خبير	
12%	6	اقل من 5 سنوات	
36%	18	من 5 الى 10 سنوات	
7%	7	من 10 إلى 15 سنة	
4%	2	من 15 الى 20 سنة	
12%	6	من 20 الى 25 سنة	
22	11	أكثر من 25 سنة	

4-2- التحليل الإحصائي للبحث

يتضمن هذا المبحث وصف وتشخيص لأهم متغيرات الدراسة من اجل التعرف على اختلاف آراء الافراد عينة الدراسة وقياس العلاقات الاحصائية لمتغيرات الدراسة التي تضمنتها الفرضيات، وقد قسمت متغيرات الدراسة الى ثلاث محاور رئيسية حسب ما مبين ادناه واستخدم الباحث لهذا الغرض اسلوب (Likert) الخماسي الذي يتوزع من اعلى وزن له والذي اعطي خمسة درجات تمثل حقل الاجابة (اتفق تماماً)، واربعة درجات للأجابة (اتفق) وثلاثة درجات للأجابة (محايد) ودرجتان للأجابة (لا أتفق) ودرجة واحدة للأجابة (لا أتفق تماماً) على الترتيب.

ويعد تحديد التكرارات الخاصة بكل محور في الاستبانة، تم حساب الأوساط الحسابية الموزونة (Xw) والانحرافات المعيارية (Si) ومعاملات الاختلاف (C.V.) والأوزان النسبية (نسبة المساهمة لكل فقرة) ، وذلك بهدف التعرف على مدى الانسجام في استجابات الافراد عينة الدراسة، وقد تم اعتماد الوسط الفرضي البالغ (3) كمعيار لقياس وتقييم الدرجة المستحصل عليها من خلال استجابات الافراد عينة الدراسة، وهذا الوسط الفرضي يمثل معدل أوزان المقياس، أي ان :-

$$\text{الوسط الفرضي} = \frac{5+4+3+2+1}{5} = 3$$

وسوف يتم توضيح التحليل الإحصائي لأستجابات الافراد عينة الدراسة لكل محور من محاور الدراسة ، وكما يلي :-

المحور الاول، والمتمثل بالفرضية الاولى للدراسة والتي تنص على: " ان تبني معايير التدقيق الدولية ضرورة ملحة للارتقاء بمهنة التدقيق في البيئة العراقية" ، فان التحليل الاحصائي لهذه الفرضية يمكن ان يلخص بالجدول رقم (2) والمدرج ادناه:



الجدول رقم (2) الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف والأوزان المئوية
لأستجابات عينة الدراسة حول المحور الاول N=50

ت	العبارات والاستفسارات	المؤشرات الاحصائية		
		الوسط الحسابي الموزون Xw	الانحراف المعياري Si	معامل الاختلاف $C.V.$
1	ان تبني معايير التدقيق الدولية تعد امتدادا لانجاح تبني معايير المحاسبة الدولية	4.26	0.49	0.115
2	هناك فهم واضح لماهية معايير التدقيق الدولية	3.6	0.66	0.183
3	نتجه معايير التدقيق الدولية لحماية المصلحة العامة	4.14	0.53	0.128
4	هناك إمكانية تحقيق رقابة الجودة لأعمال التدقيق وفق المعايير الدولية في البيئة العراقية.	3.92	0.56	0.143
5	ان تبني معايير التدقيق الدولية بضيف مصداقية للتقارير المالية	4.26	0.44	0.103
6	تضيف معايير التدقيق الدولية قيمة للمنشأة عن طريق دعم جودة تقاريرها المالية	4.38	0.49	0.112
7	ان تبني معايير التدقيق الدولية هي الحل الامثل لتحسين ممارسة المهنة في البيئة العراقية.	4.12	0.55	0.133
8	تزيد معايير التدقيق الدولية من كفاءة مراقبي الحسابات سواء مايخص موظفي ديوان الرقابة او مكاتب التدقيق الخاص.	4.28	0.45	0.105
9	تتحقق الشرعية في حالة استخدام معايير التدقيق الدولية التي تصدر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.	3.8	0.88	0.232
10	استعمال معايير التدقيق الدولية مع التعديل وفق ما ينسجم مع البيئة المحلية كافي للارتقاء بمهنة التدقيق.	3.88	0.77	0.198
	المعدل العام	4.06	0.58	0.15

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

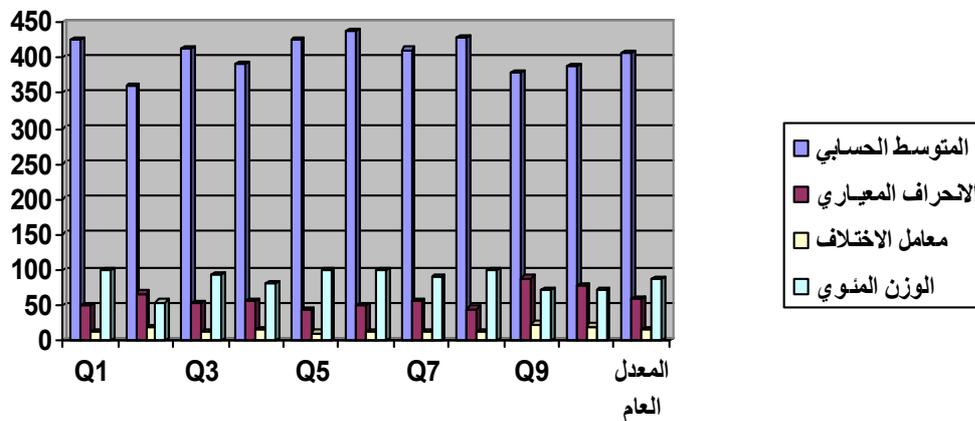
تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (2) والذي يتضمن عشرة اسئلة الى ايجابية كل الفقرات الواردة في المحور، وبانها فاقت الوسط الفرضي البالغ (3) الذي يمثل معيارا لقياس وتقييم الدرجة المستحصل عليها من خلال استجابات الافراد عينة الدراسة، ويوزن مئوي عالي وبمعامل اختلاف ضئيل، حيث بلغ المعدل العام لشدة إجابة افراد العينة (86%) بوسط حسابي موزون مقداره (4.06) وبأنحراف معياري مقداره (0.58) ومعامل اختلاف مقداره (0.15)، وكان من ابرز الفقرات التي ساهمت في أغناء هذا المحور هي ثلاث فقرات وهي كل من الفقرة الخامسة (ان تبني معايير التدقيق الدولية بضيف مصداقية للتقارير المالية)، والفقرة السادسة (تضيف معايير التدقيق الدولية قيمة للمنشأة عن طريق دعم جودة تقاريرها المالية)، والفقرة الثامنة (تزيد معايير التدقيق الدولية من كفاءة مراقبي الحسابات سواء مايخص موظفي ديوان الرقابة او مكاتب التدقيق الخاص)، اذ كانت شدة الاجابة (100%) لكل فقرة وبوسط حسابي موزون مقداره (4.26)، (4.38)، (4.28) على التوالي، وبأنحراف معياري مقداره (0.44)،



(0.44)، (0.49) على التوالي ايضا، مقابل معامل اختلاف (0.103)، (0.112)، (0.105)، اما العنصر الذي يليه هي الفقرة الاولى (ان تبني معايير التدقيق الدولية تعد امتدادا لانجاح تبني معايير المحاسبة الدولية)، اذ كانت شدة الاجابة (98%) وبوسط حسابي موزون مقداره (4.26) وبأنحراف معياري مقداره (0.49) مقابل معامل اختلاف (0.115) ، بينما كانت اقل نسبة في هذا المحور هي للفقرة التاسعة (تتحقق الشرعية في حالة استخدام معايير التدقيق الدولية التي تصدر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين)، اذ كانت شدة الاجابة (70%) بوسط حسابي موزون مقداره (3.8) وبأنحراف معياري مقداره (0.88) مقابل معامل اختلاف (0.232)، ويمكن ان يمثل التحليل اعلاه بالمخطط رقم (1).

المخطط رقم (1)

الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف والأوزان المئوية لأستجابات عينة الدراسة حول المحور الاول N=50



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (2)

ولغرض اختبار فرضيات البحث احصائيا تم استخدام التحليل الاحصائي T-Test بأستخدام قيمة الوسط الافتراضي للمقياس وبالباغة 3 درجات كقيمة اختبارية وكانت النتائج كالاتي:-

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
x	10	4.06400	.252067	.079711

مخرجات البرنامج SPSS

One-Sample Test

Test Value = 3						
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
x	13.348	9	.000	1.064000	.88368	1.24432

مخرجات البرنامج SPSS

ويلاحظ من نتائج الاختبار الواردة في الجدول رقم (2) اعلاه ان مستوى معنوية الاختبار sig بلغ 0.00 وهو بالتأكيد اقل من مستوى الخطأ المقبول والمحدد بمقدار 0.05 وهذا يعني ان قيمة T



المحسوبة وبالبالغة 13.348 اكبر من قيمة T الجدولية البالغة 1.812 وبالتالي تقبل تقبل فرضية البحث التي نصها " ان تبني معايير التدقيق الدولية ضرورة ملحة للارتقاء بمهنة التدقيق في البيئة العراقية"

اما المحور الثاني، والمتمثل بالفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على: " هناك امكانية لتكييف ادلة التدقيق المحلية العراقية لتتوافق مع معايير التدقيق الدولية"، فان التحليل الاحصائي لهذه الفرضية يمكن ان يلخص بالجدول رقم (3) والمدرج ادناه:

الجدول رقم (3) الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف والأوزان المئوية
لأستجابات عينة البحث حول المحور الثاني
N=50

ت	العبارات والاستفسارات	المؤشرات الاحصائية		
		الوسط الحسابي الموزون \bar{X}_w	الانحراف المعياري S_i	معامل الاختلاف C.V.
1	عولمة معايير التدقيق المحلية تحتم تبني معايير التدقيق الدولية.	3.96	0.56	0.141
2	معظم معايير التدقيق الدولية قابلة للتطبيق في البيئة العراقية في ظل الظروف الراهنة.	3.6	0.63	0.175
3	تتسجم المصطلحات الواردة في معايير التدقيق الدولية مع البيئة العراقية.	3.84	0.74	0.193
4	ان أطار معايير التدقيق الدولية تمييز بين التدقيق والخدمات الأخرى وتتسجم مع البيئة العراقية.	3.92	0.77	0.196
5	المسؤوليات التي وردت في المعايير الدولية ممكن أن تنطبق مع ما موجود من مسؤوليات على عاتق مراقب الحسابات في البيئة العراقية.	3.8	0.52	0.137
6	الاهداف والمبادئ الأساسية التي تحكم تدقيق البيانات المالية تتسجم مع أهداف التدقيق للبيئة العراقية.	3.9	0.54	0.138
7	تتسجم شروط التكاليف بالتدقيق مع متطلبات القوانين المنظمة لمهنة التدقيق في العراق.	3.78	0.64	0.169
8	ادلة التدقيق المحلية تتسجم الى حد ما مع معايير التدقيق الدولية.	3.82	0.65	0.170
	المعدل العام	3.83	0.63	0.165

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

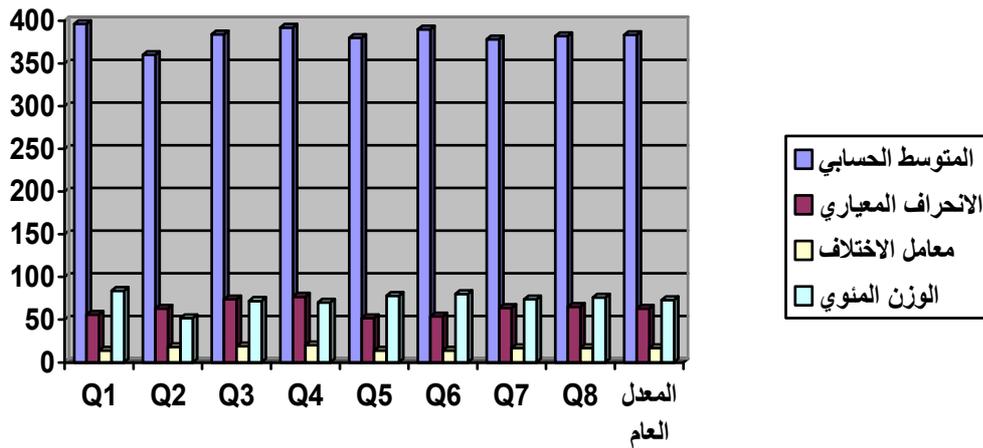
تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3) والذي يتضمن ثمانية اسئلة الى ايجابية كل الفقرات الواردة في المحور كذلك وكما هو الحال في المحور السابق، وبانها فاقت الوسط الفرضي البالغ (3) الذي يمثل معيارا لقياس وتقييم الدرجة المستحصل عليها من خلال استجابات الافراد عينة الدراسة، وبوزن مئوي عالي وبمعامل اختلاف ضئيل، حيث بلغ المعدل العام لشدة إجابة افراد العينة (73%)، بوسط حسابي موزون مقداره (3.83) وبأنحراف معياري مقداره (0.63) ومعامل اختلاف مقداره (0.165%)،، حيث تمثلت ابرز الفقرات التي ساهمت في أغناء هذا المحور بالفقرة الاولى (عولمة معايير التدقيق المحلية تحتم تبني معايير التدقيق الدولية)، اذ كانت شدة الإجابة (84%) وبوسط حسابي موزون مقداره



(3.96) وبأنحراف معياري مقداره (0.56) مقابل معامل اختلاف (0.141%)، اما العنصر الذي يليه هي الفقرة السادسة (ان الاهداف والمبادئ الأساسية التي تحكم تدقيق البيانات المالية تتسجم مع أهداف التدقيق للبيئة العراقية)، اذ كانت شدة الاجابة (80%) وبوسط حسابي موزون مقداره (3.9) وبأنحراف معياري مقداره (0.54) مقابل معامل اختلاف (0.138%)، بينما كانت اقل نسبة في هذا المحور هي للفقرة الثانية (معظم معايير التدقيق الدولية قابلة للتطبيق في البيئة العراقية في ظل الظروف الراهنة)، اذ كانت شدة الاجابة (52%) بوسط حسابي موزون مقداره (3.6) وبأنحراف معياري مقداره (0.63) مقابل معامل اختلاف (0.175)، ويمكن ان تكون النتائج للفقرة الخامسة اكثر ايجابية وتصنيف قيمة للنتائج الاخرى الخاصة بهذا المحور في حالة تحسين الظروف وتوفير المتطلبات الضرورية اللازمة، وهذا ما ستحدده نتائج المحور الثالث وبإثبات الفرضية الثالثة. ان نتائج التحليل اعلاه يمكن ان تتمثل بالمخطط رقم (2)، الاتي:

المخطط رقم (2)

الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف والأوزان المنوية لأستجابات عينة الدراسة حول المحور الاول N=50.



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (3)

اما نتائج اختبار الفرضية الثانية باستخدام التحليل الاحصائي T-Test فكانت كالآتي:-

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
x	8	3.82750	.111066	.039268

مخرجات البرنامج SPSS

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
x	21.073	7	.000	.827500	.73465	.92035

مخرجات البرنامج SPSS



ويلاحظ من نتائج الاختبار الواردة في الجدول رقم (3) اعلاه ان مستوى معنوية الاختبار sig بلغ 0.00 وهو بالتأكيد اقل من مستوى الخطأ المقبول والمحدد بمقدار 0.05 وهذا يعني ان قيمة T المحسوبة وباللغة 21.073 اكبر من قيمة T الجدولية البالغة 1.860 مما يعني كذلك امكانية اثبات الفرضية الثانية التي تنص على: " هناك امكانية لتكييف ادلة التدقيق المحلية العراقية لتتوافق مع معايير التدقيق الدولية"

واخيرا المحور الثالث، والمتمثل بالفرضية الثالثة للدراسة والتي تنص على " امكانية توفر المتطلبات اللازمة لتكييف ادلة التدقيق المحلية في البيئة العراقية لتتوافق مع معايير التدقيق الدولية"، فان التحليل الاحصائي لهذه الفرضية يمكن ان يلخص بالجدول رقم (4) والمدرج ادناه:

الجدول رقم (4) الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف والأوزان المئوية لأستجابات عينة البحث حول متغير المهارات البشرية
N=34

ت	العبارات والاستفسارات	المؤشرات الاحصائية		
		الوسط الحسابي الموزون Xw	الانحراف المعياري Si	معامل الاختلاف C.V. %
1	ان الانضمام إلى المؤسسات الدولية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية، ومنظمة البورصات و IASB مجلس معايير المحاسبة الدولية، و IOSCO العالمية، يوفر بيئة ملائمة لعولمة المعايير	4.04	0.60	0.149
2	ان تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية يسهل تطبيق المعايير الدولية في مجالات متعددة منها معايير التدقيق.	4.02	0.58	0.144
3	أن بيئة الاقتصاد الجزئي أي بيئة الوحدات الاقتصادية (الشركات) هي البيئة الملائمة لعولمة المعايير في العراق	4.08	0.33	0.080
4	هناك ادراك كافي لاصحاب المهنة سواء موظفو ديوان الرقابة المالية او مكاتب التدقيق الخاص باهمية عولمة ادلة التدقيق المحلية بما يتوافق مع البيئة العراقية	3.78	0.62	0.164
5	ضرورة القيام باجراء الندوات ورعاية المؤتمرات التي تعرف باهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية	4.3	0.46	0.107
6	ضرورة التكييف الفني والنفسي لذوي العلاقة، والمتعلق باستخدامات التقنية الحديثة في مجال العمل بطرق كفوة وإمكانيات جيدة، وتقبل ثقافة العولمة وتوجهاتها.	4.14	0.56	0.135
7	إعادة النظر في المناهج الدراسية بشكل عام ومفردات مادة التدقيق بشكل خاص بحيث تكون منسجمة مع المناهج الدراسية الدولية يعتبر من متطلبات عولمة المعايير.	4.22	0.68	0.161
8	ضرورة تهيئة الأساتذة وتعريفهم واطلاعهم بشكل كامل وتفصيلي على معايير التدقيق الدولية وتطبيقاتها ومشاركتهم الهيئات المهنية كي يقوموا بدورهم بنقل الخبرة والتجربة إلى الطلبة.	4.4	0.63	0.143



94%	0.133	0.58	4.34	اخضاع ذوي العلاقة بمهنة التدقيق كافة لدورات مناسبة ومشاركتهم في مؤتمرات العالمية لتأهيلهم في امكانية تطبيق معايير التدقيق الدولية	9
76%	0.180	0.71	3.94	خلق رغبة لدى موظفو الديوان ومكاتب التدقيق الاهلية لعولمة معايير التدقيق	10
90%	0.143	0.6	4.2	تقديم الدعم المعنوي لكافة اصحاب المهنة سواء موظفوا ديوان الرقابة المالية او اصحاب مكاتب التدقيق الاهلية ضرورة ملحة لاتجاح عولمة المعايير.	11
94%	0.097	0.39	4.04	امكانية تبني مجلس معايير التدقيق العراقي عملية إستكمال إصدار معايير عراقية لتتوافق مع معايير التدقيق الدولية التي لا يوجد لها نظير في المعايير العراقية الحالية.	12
86%	0.133	0.53	4	اهمية تبني الدولة والجهات ذات العلاقة تطبيق معايير التدقيق الدولية وتوفير كافة المستلزمات اللازمة لانجاح ذلك.	13
84%	0.144	0.58	4.02	امكانية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تطبيق مداخل التوافق مع معايير التدقيق الدولية.	14
85%	0.137	0.56	4.11	المعدل العام	

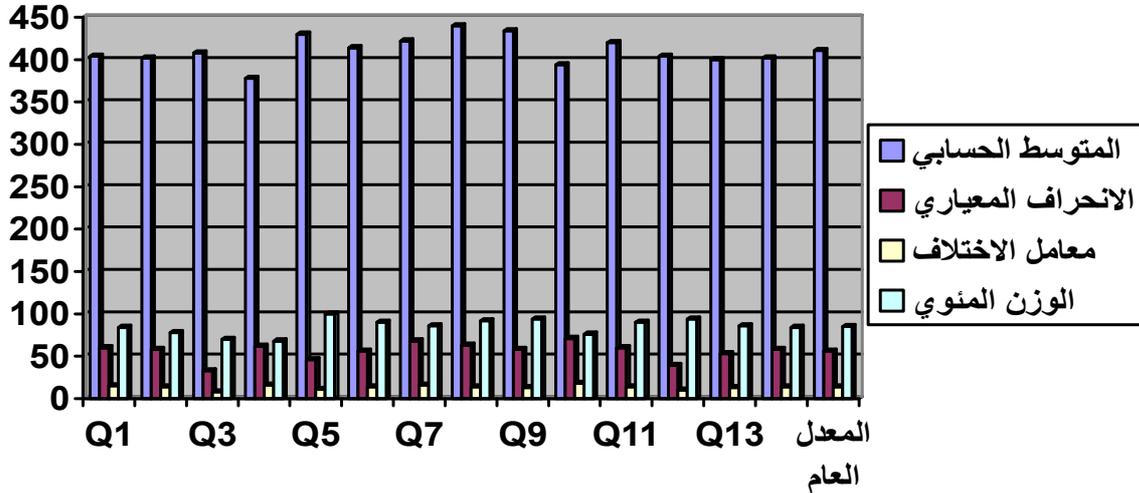
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (4) والذي يتضمن اربعة عشر سؤال الى ايجابية كل الفقرات الواردة في المحور كما هو الحال في المحورين السابقين، وبانها فاقت الوسط الفرضي البالغ (3) الذي يمثل معيارا لقياس وتقييم الدرجة المستحصل عليها من خلال استجابات الافراد عينة الدراسة، وبوزن مئوي عالي وبمعامل اختلاف ضئيل، حيث بلغ المعدل العام لشدة اجابة افراد العينة (85%) بوسط حسابي موزون مقداره (4.11) وبأنحراف معياري مقداره (0.56) ومعامل اختلاف مقداره (0.137%)، وكان من ابرز الفقرات التي ساهمت في أغناء هذا المحور هي الفقرة الخامسة (ضرورة القيام باجراء الندوات ورعاية المؤتمرات التي تعرف باهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية)، اذ كانت شدة الاجابة (100%) بوسط حسابي موزون مقداره (4.3) وبأنحراف معياري مقداره (0.46) مقابل معامل اختلاف (0.107%)، اما العنصر الذي يليه هي الفقرة التاسعة (اخضاع ذوي العلاقة بمهنة التدقيق كافة لدورات مناسبة ومشاركتهم في مؤتمرات العالمية لتأهيلهم في امكانية تطبيق معايير التدقيق الدولية) والفقرة الثانية عشر (امكانية تبني مجلس معايير التدقيق العراقي عملية إستكمال إصدار معايير عراقية لتتوافق مع معايير التدقيق الدولية التي لا يوجد لها نظير في المعايير العراقية الحالية.)، اذ كانت شدة الاجابة (94%) لكل فقرة وبوسط حسابي موزون مقداره (4.4)، (4.34) على التوالي وبأنحراف معياري مقداره (0.58)، (0.53) على التوالي ايضا مقابل معامل اختلاف (0.097)، و(0.107)، بينما كانت اقل نسبة في هذا المحور هي للفقرة الثالثة: (أن بيئة الاقتصاد الجزئي أي بيئة الوحدات الاقتصادية (الشركات) هي البيئة الملائمة لعولمة المعايير في العراق)، اذ كانت شدة الاجابة (70%) بوسط حسابي موزون مقداره (4.08) وبأنحراف معياري مقداره (0.33) مقابل معامل اختلاف (0.080). ويمكن ان يمثل التحليل اعلاه بالمخطط رقم (3).



المخطط رقم (3)

الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف والأوزان المئوية لأستجابات عينة الدراسة حول المحور الاول N=50.



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (4)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
x	14	4.10857	.168927	.045148

مخرجات البرنامج SPSS

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
x	24.554	13	.000	1.108571	1.01104	1.20611

مخرجات البرنامج SPSS

ويلاحظ من نتائج الاختبار الواردة في الجدول رقم (4) اعلاه ان مستوى معنوية الاختبار sig بلغ 0.00 وهو بالتأكيد اقل من مستوى الخطأ المقبول والمحدد بمقدار 0.05 وهذا يعني ان قيمة T المحسوبة والبالغة 24.554 اكبر من قيمة T الجدولية البالغة 1.761 مما يعني امكانية اثبات الفرضية الثالثة التي تنص على: " امكانية توفر المتطلبات اللازمة لتكييف ادلة التدقيق المحلية في البيئة العراقية لتتوافق مع معايير التدقيق الدولية"

وعلى اساس كل ما تقدم من النتائج التي توصلت اليها الدراسة وباثبات الفرضيات الثلاث اعلاه، يمكن للباحث ان يخلص الى عدة استنتاجات يكون على اساسها امكانية ادراج عدة توصيات تغني البحث وتساهم في تقليص الفجوات وتسهيل عملية التوفيق وصولا لتحقيق هدف الدراسة، وذلك ما يلخصه المبحث القادم.



5- الاستنتاجات والتوصيات

1.1. الاستنتاجات:

الاستنتاجات:

1. ان تبني معايير التدقيق الدولية يضيف مصداقية للتقارير المالية
2. تضيف معايير التدقيق الدولية قيمة للمنشأة عن طريق دعم جودة تقاريرها المالية
3. تزيد معايير التدقيق الدولية من كفاءة مراقبي الحسابات سواء ما يخص موظفي ديوان الرقابة او مكاتب التدقيق الخاص.
4. ان تبني معايير التدقيق الدولية تعد امتدادا لانجاح تبني معايير المحاسبة الدولية
5. تتجه معايير التدقيق الدولية لحماية المصلحة العامة وان تبنيها هو الحل الامثل لتحسين ممارسة المهنة في البيئة العراقية.
6. هناك إمكانية تحقيق رقابة الجودة لأعمال التدقيق وفق المعايير الدولية في البيئة العراقية.
7. ان استعمال معايير التدقيق الدولية مع التعديل وفق ما ينسجم مع البيئة المحلية كافي للارتقاء بمهنة التدقيق وذلك لتحقيق الشرعية للتقارير المالية لاستعمال معايير تدقيق دولية صادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.
8. ان الاخذ باتجاه العولمة لادلة التدقيق المحلية تحتم تبني معايير التدقيق الدولية.
9. ان ادلة التدقيق المحلية تنسجم الى حد ما مع معايير التدقيق الدولية، وان أطار معايير التدقيق الدولية تمييز بين التدقيق والخدمات الأخرى وتنسجم مع البيئة العراقية.
10. المسؤوليات التي وردت في المعايير الدولية ممكن أن تنطبق مع ما موجود من مسؤوليات على عاتق مراقب الحسابات في البيئة العراقية.

التوصيات:

1. دراسة امكانية تبني مجلس معايير التدقيق العراقي عملية إستكمال إصدار ادلة عراقية لتتوافق مع معايير التدقيق الدولية التي لا يوجد لها نظير في الادلة العراقية الحالية.
2. ضرورة تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية ليسهل تطبيق المعايير الدولية في مجالات متعددة منها معايير التدقيق.
3. ضرورة تبني الدولة والجهات ذات العلاقة تطبيق معايير التدقيق الدولية وتوفير كافة المستلزمات اللازمة لانجاح ذلك، وذلك بالإستفادة من تجارب الدول الأخرى في تطبيق مداخل التوافق الدولي.
4. خلق الادراك الكافي لاصحاب المهنة سواء موظفو ديوان الرقابة المالية او مكاتب التدقيق الخاص باهمية عولمة معايير التدقيق بما يتوافق مع البيئة العراقية.
5. ضرورة القيام باجراء الندوات ورعاية المؤتمرات التي تعرف باهمية تطبيق تلك المعايير، ضرورة التكيف الفني والنفسي لذوي العلاقة، والمتعلق باستخدامات التقنية الحديثة في مجال العمل بطرق كفاءة وإمكانيات جيدة.
6. تقديم الدعم المعنوي لكافة اصحاب المهنة سواء موظفوا ديوان الرقابة المالية او اصحاب مكاتب التدقيق الاهلية لانجاح عولمة المعايير.



7. ضرورة الانضمام إلى المؤسسات الدولية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية، ومنظمة البورصات و IASB مجلس معايير المحاسبة الدولية، و IOSCO العالمية، ومنظمات دولية أخرى في مجال المحاسبة التدقيق يوفر بيئة ملائمة لعولمة المعايير.
8. يفضل الانتقال من بيئة الاقتصاد الكلي الى بيئة الاقتصاد الجزئي أي بيئة الوحدات الاقتصادية (الشركات) لتوفير البيئة الملائمة لعولمة المعايير في العراق
9. إعادة النظر في المناهج الدراسية الخاصة بمادة التدقيق بحيث تكون منسجمة مع المناهج الدراسية الدولية، وضرورة تهيئة الأساتذة وتعريفهم واطلاعهم بشكل كامل وتفصيلي على معايير التدقيق الدولية وتطبيقاتها ومشاركتهم الهيئات المهنية كي يقوموا بدورهم بنقل الخبرة والتجربة إلى الطلبة.

قائمة المصادر

المصادر العربية:

1. أبو زعرور، محمد سعيد بن سهو، "العولمة، ماهيتها نشأتها أهدافها الخيار البديل"، دار البيارق، عمان، ط1، 1998
2. حليح، جلييلة عيدان وعلي، ميعاد حميد، " اثر العولمة على السياسات و التطبيقات المحاسبية"، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد >
3. خليل، صبري محمد، "العولمة والمواقف المتعددة منها"، منبر الرأي، 2014
4. سرور، منال جبار، " الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة للعولمة وتأثيرها على المحاسبة"، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد14 / ع49 / لسنة 2008
5. شحاتة ، حسين حسين، و امين، عمرو عادل فؤاد، " العوامل العالمية المؤثرة على مهنة التدقيق في ظل العولمة والسوق العربية المشتركة، جامعة الازهر / كلية التجارة / الدراسات العليا، 2011.
6. صالح، علي جابر، "تحو إطار مقترح لتدقيق معايير المحاسبة العربية لترشيد قرارات الاستثمار"، مؤتمر المحاسبة الرابع ، لكلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، 2004.
7. العريني، سارة إبراهيم ، "أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي"، المؤتمر الدولي السابع لتكنولوجيا المعلومات، 2007، المنصورة، جمهورية مصر العربية.
8. قانون ديوان الرقابة المالية رقم 6 لسنة 1990.
9. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين - المعايير الدولية للتدقيق 1998.
10. مدونة المحاسب الأول/ معايير التدقيق الدولية

المصادر الأجنبية:

1. Beck, Ulrich (2000) "What Is Globalization?" in Held, David and Anthony McGrew (eds.) The Global Transformations
2. Clifford, M. L., E., 2000, "Moving up the ladder", Business Week, November 6, p.46 .
3. Edexcel Advanced Subsidiary GCE in Geography (8GE01) First examination 2009, issue 3) , p 4-5
4. Engardio, P. and Belton, C., 2000, "Global Capitalism", Business Week, November 6.
5. Gao, Shangquan, "Economic Globalization: Trends, Risks and Risk Prevention", CDP Background Paper No. 1, 2000., p:3.)



6. Granell, E., 2000, "Culture and globalisation: a Latin American challenge", Industrial and Commercial Training, Vol. 32, No. 3.
7. Harris, P. R., 2002, "European challenge: developing global organizations", European, Business Review, Vol. 14, No. 6, p. 416
8. James, Paul; Gills, Barry, "Globalization and Economy", Vol. 1: Global Markets and Capitalism. London: Sage Publications.1-4 (2007)
9. Kinnvall.C. (2004), Globalization And Religious Nationalism: Self Identity, And The Search For Ontological Security, Political Psychology, Vol. 25, No. 5.
10. Nayef R.F. Al-Rodhan, " Definitions of Globalization: A Comprehensive Overview and a Proposed Definition", GCSP, 2006
11. Stiglitz, J., 2001, Globalization and its discontents, Penguin Books, New Delhi, India p.213.
12. Suttle, P., 2003, "Financial Flows to Developing Countries: Recent Trends and Near-Term , Prospects". Available online at <http://siteresources.worldbank.org/INTRGDF/Resources/GDF2003-Chapter1.pdf> Accessed 20th April 2006.
13. WEBSTERS NEW COLLEGIATE DICTIONARY, 1991, P 521
14. Wong Report, "Challenges and Successes in Implementing International Standards: Achieving Convergence to IFRSs and ISAs", 2004

الملحق رقم (1) الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الكرام

تحية طيبة..... وبعد

قام الباحث بإعداد دراسة علمية بعنوان " العولمة وأدلة التدقيق العراقية/ الفرص والتحديات"، دراسة ميدانية لعينة مختارة من مراقبي الحسابات في ديوان الرقابة المالية ومكاتب التدقيق الخارجية، ويأمل من حضراتكم الإجابة على الاستفسارات والعبارات الواردة باستمارة الاستبيان المرفقة بكل دقة وموضوعية من خلال تحديد درجة الأهمية لكل عبارة، وذلك لما لرأيكم من أهمية بالغة من أتمام الجانب التطبيقي للدراسة، علماً بأن البيانات والآراء المعطاة لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط وسوف تحاط بكل سرية.

وبشكر الباحث لكم تعاونكم واستجابتكم الكريمة للعمل على خدمة البحث العلمي، داعياً الله عز

وجل أن يجزيكم خير الجزاء.



المحور الأول المعلومات العامة

- 1- المؤهل الاكاديمي:
دبلوم بكالوريوس
ماجستير
دكتوراه
محاسبة قانونية معادلة للدكتوراه
- 2- المؤهل المهني:
م. رقيب مالي
م. رئيس هيئة
م. رقيب مالي
رئيس هيئة
خبير
- 2- عدد سنوات الخبرة في العمل:
أقل من 5 سنوات
من 5 إلى 10 سنوات
من 10 إلى 15 سنة
من 15 إلى 20 سنة
أكثر من 25 سنة

المحور الثاني

أسئلة الاستبانة

ملاحظة: الرجاء وضع اشارة (صح) حول البديل المناسب لكل من العبارات التي سترد في الفقرات ادناه:
أولاً: المعلومات المتعلقة بالفرضية الأولى: " ان تبني معايير التدقيق الدولية ضرورة ملحة للارتقاء بمهنة التدقيق في البيئة العراقية.

ت	العبارات والاستفسارات	درجة الأهمية والأوزان الترجيحية				
		أوافق تماماً 5	أوافق 4	محايد 3	لا أوافق 2	لا أوافق مطلقاً 1
1	ان تبني معايير التدقيق الدولية تعد امتدادا لانجاح تبني معايير المحاسبة الدولية					
2	هناك فهم واضح لماهية معايير التدقيق الدولية					
3	تتجه معايير التدقيق الدولية لحماية المصلحة العامة					
4	هناك إمكانية تحقيق رقابة الجودة لأعمال التدقيق وفق المعايير الدولية في البيئة العراقية.					
5	ان تبني معايير التدقيق الدولية يضيف مصداقية للتقارير المالية					
6	تضيف معايير التدقيق الدولية قيمة للمنشأة عن طريق دعم جودة تقاريرها المالية					
7	ان معايير التدقيق الدولية هي الحل الامثل لتحسين ممارسة المهنة في البيئة العراقية.					
8	تزيد معايير التدقيق الدولية من كفاءة مراقبي الحسابات سواء مايخص موظفي ديوان الرقابة او مكاتب التدقيق الخاص.					
9	تتحقق الشرعية في حالة استخدام معايير التدقيق الدولية التي تصدر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.					
10	اصدار معايير التدقيق الدولية مع التعديل وفق ما ينسجم مع البيئة المحلية كافي للارتقاء بمهنة التدقيق.					



ثانياً: المعلومات المتعلقة بالفرضية الثانية: " هناك تطابق لادلة التدقيق العراقية مع معايير التدقيق الدولية".

ت	العبارات والاستفسارات	درجة الأهمية والأوزان الترجيحية				
		أوافق تماماً 5	أوافق 4	محايد 3	لا أوافق 2	لا أوافق مطلقاً 1
11	عولمة معايير التدقيق المحلية تحتم تبني معايير التدقيق الدولية.					
12	معايير التدقيق الدولية قابلة للتطبيق في البيئة العراقية في ظل الظروف الراهنة.					
13	تتسجم المصطلحات الواردة في معايير التدقيق الدولية مع البيئة العراقية.					
14	ان أطار معايير التدقيق الدولية تمييز بين التدقيق والخدمات الأخرى وتتسجم مع البيئة العراقية.					
15	المسؤوليات التي وردت في المعايير الدولية ممكن أن تنطبق مع ما موجود من مسؤوليات على عاتق مراقب الحسابات في البيئة العراقية.					
16	الاهداف والمبادئ الأساسية التي تحكم تدقيق البيانات المالية تتسجم مع أهداف التدقيق للبيئة العراقية.					
17	تتسجم شروط التكاليف بالتدقيق مع متطلبات القوانين المنظمة لمهنة التدقيق في العراق.					
18	ادلة التدقيق المحلية تتسجم الى حد ما مع معايير التدقيق الدولية.					

ثالثاً: المعلومات المتعلقة بالفرضية الثالثة: " امكانية توفر المتطلبات اللازمة لتكييف ادلة التدقيق المحلية في البيئة العراقية لتتوافق مع معايير التدقيق الدولية".

ت	العبارات والاستفسارات	درجة الأهمية والأوزان الترجيحية				
		أوافق تماماً 5	أوافق 4	محايد 3	لا أوافق 2	لا أوافق مطلقاً 1
19	ان الانضمام إلى المؤسسات الدولية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية، ومنظمة البورصات و IASB مجلس معايير المحاسبة الدولية ، و IOSCO العالمية، يوفر بيئة ملائمة لعولمة المعايير					
20	ان تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية يسهل تطبيق المعايير الدولية في مجالات متعددة منها معايير التدقيق.					
21	أن بيئة الاقتصاد الجزئي أي بيئة الوحدات الاقتصادية (الشركات) هي البيئة الملائمة لعولمة المعايير في العراق					
22	هناك ادراك كافي لاصحاب المهنة سواء موظفو ديوان الرقابة المالية او مكاتب التدقيق الخاص باهمية عولمة معايير التدقيق المحلية وتكييفها لتتوافق مع البيئة العراقية					
23	القيام باجراء الندوات ورعاية المؤتمرات التي تعرف باهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية					
24	ضرورة التكييف الفني والنفسي لذوي العلاقة، والمتعلق باستخدامات التقنية الحديثة في مجال العمل بطرق كفؤة وإمكانيات جيدة، وتقبل ثقافة العولمة وتوجهاتها.					



					25	إعادة النظر في المناهج الدراسية بشكل عام ومفردات مادة التدقيق بشكل خاص بحيث تكون منسجمة مع المناهج الدراسية الدولية يعتبر من متطلبات عولمة المعايير .
					26	ضرورة تهيئة الأساتذة وتعريفهم وإطلاعهم بشكل كامل وتفصيلي على معايير التدقيق الدولية وتطبيقاتها ومشاركتهم الهيئات المهنية كي يقوموا بدورهم بنقل الخبرة والتجربة إلى الطلبة.
					27	إعادة النظر في الكتب الدراسية وتحديثها بما يتلاءم مع التعديلات الجارية في المعايير التدقيق الدولية.
					28	اخضاع ذوي العلاقة بمهنة التدقيق كافة لدورات مناسبة حول أهمية عولمة معايير التدقيق والمشاركة في المؤتمرات العالمية لتأهيلهم في إمكانية تطبيق معايير التدقيق الدولية
					29	خلق رغبة لدى موظفو الديوان ومكاتب التدقيق الاهلية لعولمة معايير التدقيق
					30	تقديم الدعم المعنوي لكافة اصحاب المهنة سواء موظفوا ديوان الرقابة المالية او اصحاب مكاتب التدقيق الاهلية ضرورة ملحة لانتاج عولمة المعايير .
					31	امكانية تبني مجلس معايير التدقيق العراقي عملية إستكمال إصدار معايير عراقية لتتوافق مع معايير التدقيق الدولية التي لا يوجد لها نظير في المعايير العراقية الحالية.
					32	اهمية تبني الدولة والجهات ذات العلاقة تطبيق معايير التدقيق الدولية وتوفير كافة المستلزمات اللازمة لانتاج ذلك.
					33	امكانية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تطبيق مداخل التوافق مع معايير التدقيق الدولية.